قضية الاستغناء عن المعمول
وأثرها في الإعراب والتراكيب

تأليف

للدكتور

عمر أحمد محمد شحات

مدرس اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنين ـ القاهرة

بسم اللـــه الرحمن الرحيم

قضـية اشـتغال العـامل عن المعمول وأثرها فى الإعـراب والتراكيب

مقـــدمة :

الاشتغال : أسلوب من أساليب العـربية التى كثر كلام النحـاه ، واختلفت آراؤهم فيهـا ، وهو موضـوع كثير التشعبات ، متعدد الصور، ذو أحـكام كثيرة متفرقة فى كتب النحو ، وقـد امتـد الخلاف حتى فى تسميته ، وأثبت أن ابن مضـاء القرطبى هو أول من أطلق عليـه اسـم (الاشتغال) فى كتابه (الرد على النحـاة) .

ويعـد الاشتغال من صـور الجمـلة الفعليـة على أساس أن الفعل هو الركن الأول فيهـا ، وقـد تناولته في هـذا البحث مفصـلا ، وقدمت كل صـورة من صـوره على حـده ذاكـرا أحكامها ، حتى يقـدم إلى الدارس فى صـورة سهلة ميسـورة .

وقد استعنت بالمصـادر والمراجع القديمة والحـديثة فى إبراز هذه الصور بعـد أن قمت بترجمة موجزة للأعـلام ، وتخـريج للأبيـات ، وتوثيق للآراء حتى ينتفع به الدارس والباحث .

والله أسال أن يجعـله مقبـولا وخالصـا لوجهـه ؟

الباحث

د / عمـر أحمـد محمـد شحات

مدرس اللغـويات

فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بالقـاهرة

تعريف الاشتغال :

أن يتقدم اسم واحد ، ويتأخر عنه عامل مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم بالعمل فى ضميره مباشرة ، أو فى سببيه بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه النصب لفظا ، أو محلا .

والمراد بسببى الاسم المتقدم : كل شىء له صلة وعلاقة به ، من قرابة ، أو صداقة ، أو عمل . وذلك نحو (زيدا ضربته) ، حيث انشغل الفعل (ضرب) بنصب ضمير الاسم المتقدم ، وهو (هاء الغائب) عن نصبه للفظ ذلك الاسم ، ونحو (هذا ضربته) ، انشغل الفعل بنصب ضمير الاسم عن نصبه لمحله .

وقد تكلم إمام النحويين سيبويه(١) عن الاشتغال فى باب بعنوان: « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل ، قدم أو أخر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم »(٢) .

---

(١) هو : أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر (... - ١٨٨ هـ) ، أخذ عن الخليل ، ويونس ، وغيرهما ، برع فى النحو حتى بذ أترابه فيه ، وتصدر الإمامة ، ألف كتابه (الكتاب) ، الذى أكسبه فخار الأبد فإنه خير شاهد على علو كعبه فى هذا الفن ، مات فى ريعان شبابه بعد المناظرة المشؤمة التى وقعت بينه وبين الكسائى . تنظر ترجمته فى : مراتب النحويين ص ١٠٦ ، والفهرست ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) الكتاب ١/٨٠ .

وتكلم عنه الزمخشرى(٣) تحت عنوان : « ما أضمر عامله على شريطة التفسير »(٤) .

وأول من استخدم لفظ الاشتغال ابن مضاء القرطبى(٥) فى كتابه « الرد على النحاة »(٦) . ومن بعده : ابن الحاجب(٧) فى شرح

---

(٣) هو : أبو القاسم ، محمود بن عمرو ، جار الله (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) ، ولد بزمخشر ، وهى قرية من قرى خوارزم فنسب إليها . كان إمام عصره . من مؤلفاته : (الكشاف) و (الفائق) و (المفصل) . تنظر ترجمته فى : معجم الأدباء ١٢٦/١٩ - ١٣٥ ، والبغية ٧٩/٢ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٣٠/٢ .

(٥) هو : العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمى القرطبى (٥١٣ - ٥٩٢ هـ) ، نشأ بقرطبة فى بيت محبا للعلم ، فأخذ عن ابن الرماك فى إشبيلية كتاب سيبويه تفهما ، وسمع الكثير من كتب النحو ، واللغة ، والأدب . من مؤلفاته : (المشرق) ، و (الرد على النحاه) . توفى فى إشبلية . تنظر ترجمته فى : بغية الوعاة ٣٢٣/١ ، ونشأة النحو ص ٢٣١ .

(٦) ينظر : الرد على النحاة ص ٩٥ .

(٧) هو : أبو عمر ، عثمان جمال الدين بن عمر الكردى الأصل ، المشهور بابن الحاجب (... - ٦٤٦ هـ) ، ولد بإسنا ، وحفظ القرآن فى سن مبكرة ، وتلقى العلوم عن الشاطبى وغيره فتبحر فى العربية حدثا ، وغلب عليه النحو والصرف . من مصنفاته : (الإيضاح) ، و (شرح المفصل) و (الكافية) ، و «الشافية» توفى - رحمه الله - بالاسكندرية . تنظر ترجمته فى : نشأة النحو ص ٢١٧ ، والمدارس النحوية ص ٣٤٣ .

الكافيـة(٨) ، ومن بعـد ابن الحاجب : نحـاة مشهورون أمثـال : ابن مـالك(٩) ، وأبي حيـان(١٠) ، وابن عقيـل(١١) فى شرحـه على

---

(٨) شرح الكافيـة ١٦٢/١ .

(٩) هو : جمال الدين ، محمـد بن عبد الله بن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) مولده بالأندلس ، ووفاته بدمشق . من أعظم نحـاة القرن السابع شهرة ، فهو أسلسهم مـادة ، وأغزرهم نتـاجا ، وأوسعهم رواجـا ، من مؤلفـاته : (الألفيـة) ، و (تسهيل الفـوائد) و (شرح التسهيل) ، و (شـرح الكافية الشـافية) . تنظـر ترجمته فى : غاية النهـاية ١٨٠/٢ ، ١٨١ ، والبغية ١٣٠/١ - ١٣٧ .

(١٠) هو : أثير الدين ، أبو حيـان ، محمد بن وسف الغرناطى المالكى ثم الشافعى (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) ، مولده بغرناطة ، ووفاته بالقاهرة وهو نحوى عصره ، ومفسره ، ومقرؤه ، وأديبه . من مصـنفاته: (البحـر المحيـط) ، و (ارتشـاف الضرب) ، و (التذييـل والتكميل) وغيرها .

تنظـر ترجمتـه فى : فوات الوفيـات ٥٥٥/٢ - ٥٦٢ ، والأعـلام ١٥٢/٧ .

(١١) هو : أبو عبد الرحمن ، عبد الله بهاء الدين بن عبدالرحمن (.. - ٧٦٩ هـ) ، حلبى الأصـل ، تلقى عن الجـلال القزوينى ، وأبى حيـان ، وغيرهما ، واشتهر فى العربية حتى تبوأ منزلة مشايخه من مؤلفـاته فى النحـو : (المساعد على تسهيل الفـوائد وتكميل المقاصـد) ، و (شرحه على الألفيـة) . دفن بالقـرب من الامام الشافعى بالقاهرة . تنظر ترجمتـه في : بغية الوعـاة ٤٧/٢ ، ٤٨ ، والمدارس النحوية ص ٣٥٥ .

الألفيـة(١٢) ، والصـبان(١٣) فى حاشيته(١٤) ، وغيرهم . جعـل هؤلاء لفـظ (الاشتغال) عنوانا صريحا لهـذا الباب ، فقالوا (اشتغال العـامل عن المعمول) .

أركان أسـلوب الاشتغـال :

جعـل النحاة للاشتغال أركانا ثلاثة ، هى :

مشغول عنـه : وهو الاسم المتقدم .

ومشغـول : وهو العـامل ، أو الفعـل المتأخر وما يقوم مقامه .

ومشغول به : وهو الضمير الذى تعدى إليـه الفعـل بنفسه .

أو بالواسطة ، وشغل به عن العمـل فى الاسم المتقدم وهو المشغول عنـه .

شروط(١٥) كل ركن من أركان أسلوب الاشتغال :

أولا : شـروط المشغول عنـه (الاسم المتقدم) :

---

(١٢) شرح ابن عقيـل ١/٥١٥ .

(١٣) هو : أبو العرفان ، محمـد بن على (... - ١٢٠٦ هـ) ، ولد بالقاهرة ، وقـد حفـظ القـرآن والمتـون فى طفولتـه ، تلقى العلم على أشياخ عصره كالمدابغى ، والبليـدى ، وغيرهما ، واعترف العلمـاء بفضـله وسـعة علمـه فى مصر والشام . من مؤلفاته : (حاشيته على الأشمونى .

تنظـر ترجمتـه فى : الأعلام ٦/٢٩٧ ، ونشأة النحـو ص ٣٠٦.

(١٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/٧١ .

(١٥) انظر فى هـذا : ١/٨٠ ، شـرح المفصـل لابن يعيش : ٢/٣٠ ، وأوضح المسـالك : ٢/١٥٨ وشرح الأشمونى : ٢/٧١ .

١ - أن يكون غير متعـدد لفظـا ومعنى ، أى : يكون واحدا ، فلا يجوز أن يقال : (زيدا درهما أعطيته إياه) ، لأنه لم يسمع .

ويجيز النحـاة أن يكون المشغول عنـه متعددا فى اللفظ دون المعنى ، نحو : (زيدا وعمـرا وبكرا ضربتهم) ؛ لأن العطف جعل الأسماء الثـلاثة كالاسم الواحد .

٢ - أن يكون متقدما ، فإن تأخـر ، نحو (ضربته زيدا) ، لم يكن من باب الاشتغـال فإن نصبنا (زيدا) فهو بدل من الضمير ، وإن رفعنـاه فهو مبتدأ وخبره الجمـلة قبـله .

٣ - أن يكون قابلا للإضمـار ، فلا يصح الاشتغال عن حـال أو تمييز أو مصـدر مؤكد (أى : المفعول المطلق المؤكد للفعـل) ومجـرور ما لا يجـر الضمير به ، بل يختص بالاسم الظاهر مثل (حتى) .

٤ - أن يكون مفتقـرا لمـا بعده ، وعلى ذلك فلا اشتغال فى نحـو : (جاءك زيد فأكـرمه) .

٥ - أن يكون صـالحا للابتداء به ، أو بعبـارة أخـرى ألا يكون نكـرة محضة ، وعلى ذلك فإن قوله تعالى : « **ورهبانية ابتدعوها** »(١٦) ، لا يعتبر من با ب الاشتغال ، بل (رهبـانية) معطوف على ما قبله بالواو ، وجمـلة (ابتدعـوها) صفة .

ثانيا : شـروط المشغول (الفعـل المتأخر) :

١ - أن يكون متصـلا بالمشغول عنـه ، فإن انفصـل عنـه بفاصل يخرج من باب الاشتغال .

---

(١٦) سـورة الحـديد من الآية : ٢٧ .

٢ - أن يصلح للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفا ، أو اسم فعل أو صفة مشبهة ، أو فعلا جامدا كفعل التعجب لم يصح .

ثالثا : الشروط الواجب تحققها فى المشغول به (الشاغل) :

يجب أن يتحقق فى المشغول به شرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبيا من المشغول عنه ، فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه ، نحو (زيدا ضربته) ، أو (زيدا مررت به) حيث جاء المشغول به فى المثال (هاء الغائب) ، وهو ضمير المشغول عنه (زيدا) ، وكذلك فإن المشغول به فى المثال الثانى هو (هاء الغائب) فى (به) ، وهو يعود على المشغول عنه (زيدا) .

ويصح أن يكون المشغول به اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه نحو (زيدا ضربت تأخاه) ، حيث عمل الفعل (ضرب) المشغول فى (أخاه) إلى (هاء الغائب) ، وهو ضمير المشغول عنه (زيدا) ، ونحو (زيدا مررت بغلامه) ، حيث عمل الفعل المشغول (مر) فى (غلام) المضاف إلى ضمير المشغول عنه (زيدا) . ذلك أن الفعل (مر) تعدى إلى المفعول به (غلام) بحرف الجر (١٧) .

أحكام الاشتغال :

يتفق ابن هشام مع ابن مالك ، وابن عقيل ، وابن الحاجب ، وابن مضاء القرطبى ، والزمخشرى . فى أن الأحكام الإعرابية للاسم المشغول عنه تتلخص فى خمس أحوال ، هى :

١ - وجوب نصب الاسم المشغول عنه .

---

(١٧) انظر فى هذا : شرح الكافية : ١٦٢/١ ، وشرح ابن عقيل : ٥١٦/١ ، وشرح الأشمونى : ٧١/٢ .

٢ - وجوب رفع الاسم المشغول عنه .

٣ - ترجيح نصب الاسم المشغول عنه .

٤ - ترجيح رفع الاسم المشغول عنه .

٥ - جواز النصب والرفع على السواء .

وتفصيل ذلك فيما يلى :

يوجب النحاة نصب الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالفعل ، ومنها :

(أ) **أدوات الشرط** ، نحو (إن زيدا أكرمته أكرمتك) ، و (حيثما زيدا لقيته فأكرمه) .

ولا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط إلا فى الشعر ، وذلك لأن أدوات الشرط فى النثر لا يليها إلا صريح الفعل ، فلا يجوز فى النثر أو الكلام أن نقول : (متى محمدا لقيته فأكرمه) ، ولا (حيثما عليا قابلته فاحضره) .

ويستثنى من ذلك وقوعه فى النثر بعد أداتين ، هما (إن) ، و (إذا) ، ويشترط فى وقوعه بعد (إن) كون الفعل المشغول ، أو المفسر ماضيا سواء أكان ماضيا لفظا ومعنى ، نحو (إن فضيلة أعجبت بها فالتزمها) ، أو ماضيا فى المعنى فقط ، وأعنى به الفعل المضارع الداخلة عليه أداة الجزم (لم) حيث إنها تقلب زمنه إلى الماضى ، نحو (إن عليا لم تجده فانتظره) ويمتنع فى النثر (إن زيدا تلقه فاكرمه) ، غير أنه يجوز فى الشعر ، لأن (إن) لما جزمت الفعل المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظا ، إما لمضيه وإما لجزمه بغيرها ، فإنه يضعف طلبها به فيليها غيره .

أما بالنسبة لوقوعه بعد (إذا) فى النثر فيجوز مطلقا ، سواء أكان الفعل ماضيا ، أم لا ، فيجوز أن تقول : (إذا زيدا لقيته فاكرمه) ،كما يجوز أن تقول : (إذا زيدا تلقاه فاكرمه) .

ويلحق بهاتين الأداتين فى الاستثناء السابق (لو) فإنه يجوز أن يقع الاشتغال بعدها فى النثر ، نحو (لو آداب المرور اتبعت لقلت الحوادث) .

(ب) أدوات العرض والتحضيض :

التحضيض : هو الحث فى طلب الشيء بقوة وشدة تظهر فى نبرات الصوت .

والعرض : مثل التحضيض بيد أن الطلب فيه يكون برفق وملاينة(١٨) .

وأدوات التحضيض ، هى : هلا ، ولولا ، وألا ، ولوما .. حكمها حكم (إن) الشرطية فى وجوب نصب الاسم المشغول عنه بعدها ، لأن هذه المعانى واقعة على الأفعال لا حظ للأسماء فيها ، فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر ، فإذا وقع بعدها اسم فلا يكون إلا على تقدير فعل(١٩) .

ومن أمثلة التحضيض : نحو (هلا أخاك المريض تزوره) ، ومن أمثلة العرض ، نحو (ألا زيدا سامحته) .

(جـ) أدوات الاستفهام غير الهمزة :

وذلك نحو (هل زيدا رأيته) و (متى عمرا لقيته ؟) ،

---

(١٨) انظر : لسان العرب : ٩١٠/٤ (حضض) و ٢٨٨٥/٢ (عرض).
(١٩) انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٧٦/٢ .

أما الهمزة فتدخل على الأسماء ، كما تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

ويوجب النحاة نصب المشغول عنه فى هذه الحالة ، ويعلل لذلك الأشمونى(٢٠) بأنه لو رفع لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ، وفى هذه الحالة لا يجوز رفعه إلا بالفاعلية ، أى : فاعلا لفعل مضمر مطاوع للفعل الظاهر ، أى : المفسر ، نحو قول الشاعر :

لا تجزعى إن منفس أهلكته

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى(٢١)

---

(٢٠) هو : أبو الحسن ، على نور الدين (٠٠ - ٩٢٩ هـ) ، ولد بقناطر السباع ، وتوطن القاهرة مكبا على العلم مع التقشف والزهد فى المأكل والملبس ، أخذ عن الجلال المحلى ، والكافيجى ، والتقى الحصنى ، وغيرهم . من أشهر مؤلفاته النحوية : (شرحه على الألفية) ، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) . تنظر ترجمته فى : معجم المؤلفين : ٣٨/٧ ، ونشأة النحو : ص ٢٩٢ ، وانظر قوله فى : شرح الأشمونى ٧٤/٢ ، ٧٥ .

(٢١) قائله : النمر بن تولب : وهو من بحر الكامل ، والشاهد فيه قوله : (إن منفس) ، حيث جاء الاسم (منفس) بعد أداة الشرط فرفع على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر ، والتقدير : (إن هلك منفس) ، ويروى : (منفسا) على شريطة التفسير ، والتقدير : (أهلكت منفسا أهلكته) .

انظر : الكتاب : ٦٧/١ ، والمقتضب : ٧٦/٢ ، وشرح الأشمونى ٧٥/٢ .

حيث جاء الاسم (منفس) بعد أداة الشرط (إن) مرفوعا على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للفعل الظاهر (أهلكت) ، والتقدير : (إن هلك منفس أهلكته) .

وبعبارة أخرى نقول فيها : إنه اضطر إلى إضمار الفعل الرافع حيث جاء (منفس) بعد حرف لازم للفعل وهو أداة الشرط ، وكذلك مع حروف التحضيض .

ومجمل القول : أن النحاة أوجبوا نصب الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ، وذلك يحدث فى ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أدوات الشرط .

الحالة الثانية : أدوات العرض والتحضيض .

الحالة الثالثة : أدوات الاستفهام غير الهمزة .

الحالات التى يجب فيها رفع الاسم المشغول عنه :

قبل أن أذكر هذه الحالات أود أن أشير إلى نقطة جوهرية ، وهى :

أيعد هذا القسم من باب الاشتغال ، أم لا ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نقول :

اختلفت آراء النحاة فى اعتبار هذا القسم من باب الاشتغال ، فابن يعيش(٢٣) يفهم من كلامه فى شرح المفصل(٢٤) أنه يعد حالات

---

(٢٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٠/٢ بتصرف .

(٢٣) هو موفق الدين ، يعيش بن على بن يعيش (٥٥٣ - ٦٤٣ هـ) ، مولده ووفاته فى حلب ، نحوى كبير ، كان لطيف الكلام ، حسن الفهم ، طويل الروح على المبتدىء والمنتهى ، من مؤلفاته : (شرح المفصل) ، و (شرح تصريف ابن جنى) .
تنظر ترجمته فى : البغية : ٣٥١/٢، ٣٥٢ ، وشذرات الذهب : ٢٢٨/٥ .

(٢٤) ينظر : شرح المفصل : ٣٠/٢ .

وجوب الرفع من باب الاشتغال ، أما ابن الحاجب فلم يذكره أصلا ، وأما الرضى(٢٥) - شارح متن كافية ابن الحاجب - فلا يدخل فى الاشتغال إلا ما يمكن نصبه ، أما ما يجب رفعه فيخرجه من هذا الباب(٢٦) .

ويرى الأشمونى : أن التزام الرفع إذا جاء بعد الاسم المشتغل عنه ما يختص بالابتداء يخرج المسألة من باب الاشتغال إلى باب المبتدأ والخبر ، ذلك لأنه لا يدخل فى باب الاشتغال إلا الاسم المتقدم الذى لو تفرغ له العامل ، أو مناسبه لنصبه ، أما ما يجب رفعه فليس بهذه الحيثية(٢٧) .

ويتفق ابن هشام مع الأشمونى فى أن هذا القسم ليس من باب الاشتغال فى شىء ، ولا يدخل تحت ضابطه ، لأن من شروط ضابط الاشتغال أن العامل المشغول لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق - وهو المشغول عنه - لعمل فيه ، وهذا القسم - يعنى المرفوع - لا يتم فيه ذلك(٢٨) .

---

(٢٥) هو : رضى الدين ، محمد بن الحسن الاستراباذى (٠٠ - ٦٨٨هـ) ، مولده فى (استراباذ) من أعمال (طبرستان) ، عاش حياته بين العراق والمدينة المنورة ، ولم تتيسر أخبار حياته فى كثير من المراجع . من مؤلفاته : (شرح الكافية) فى النحو ، و (شرح الشافية) فى الصرف ، كما أن له شرحا على الشاطبية .

تنظر ترجمته فى : الأعلام : ٨٦/٦ ، ونشأة النحو : ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٢٦) شرح الكافية : ١٦٢/١ ، ١٦٣ .

(٢٧) ينظر : شرح الأشمونى : ٧٥/٢ .

(٢٨) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٦٠/٢ .

أما الصبان فيتفق مع ابن مالك فى اعتبار حالات وجوب الرفع من باب الاشتغال ، لأن العامل صالح فى ذاته للعمل فى المشغول عنه ، وإنما امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع(٢٩) . وكذلك ابن عقيل فإنه اعتبر هذا القسم من باب الاشتغال(٣٠) .

وقد اتفق النحاة على أن المفسر إذا كان ممتنعا عن العمل فيما قبله لذاته فإنه يخرج من باب الاشتغال ، ويمثل سيبويه لهذا بالفعل الجامد(٣١) .

ويحددها الرضى فى : باب التعجب ، نحو (زيد ما أحسنه) ، و (زيد أحسن به) ، حيث رفع (زيد) فى المثالين ، لأن فعل التعجب جاء بعده ، وفعل التعجب يمتنع عمله فيما قبله ، وكذلك : أفعل التفضيل ، نحو : (زيد أنت أكرم عليه أم عمرو) ، حيث رفع (زيد) ، لأن المفسر (أكرم) جاء اسم تفضيل ، واسم التفضيل لا يعمل فيما قبله ، وكذلك : المضاف إليه ، نحو : (زيد حين تلقاه تكرمه) ، حيث رفع (زيد) ، لأن الفعل (تلقى) مضاف إلى (حين) ، لأن (حين) ظرف يضاف إلى الجمل ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وكذلك : اسم الفعل ، نحو (الدرهم هاته) ، فقد رفع (الدرهم) ، لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله على مذهب نحاة البصرة ، وكذلك : الصفة ، والصلة ، إذ هما لا يعملان فى الموصوف والموصول ، لأن الصفة والصلة مع الموصوف والموصول فى تأويل اسم مفرد ، فلو عملا فيهما لكان كل واحد منهما مع معموله المقدم عليه كلاما ، أى : جملة تامة ، فالرفع إذن واجب

---

(٢٩) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى : ٧٥/٢ ، ٧٦ .
(٣٠) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٢٠/١ .
(٣١) ينظر : الكتاب : ١٠٢/١ .

فى الموصوف ، نحو (رجل لقيته كريم) وكذلك فى الموصول ، نحو (أيهم أضربه حر) ، على أن (أى) اسم موصول ، وكذلك جواب القسم فإنه لا يعمل فيما قبله ، أعنى فيما قبل القسم ، نحو (زيد والله لا أضربه) ، فيجب رفع (زيد) ، وكذلك ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها ، نحو (ما محتاج إلا ساعدته) .

فكل الأسماء الثمانية المتقدمة المرفوعة لا تدخل فى باب الاشتغال ، لأن المفسر فيها مما امتنع عمله فيما قبله لذاته (٣٢) .

ثم نعود لذكر المواضع التى يجب فيها رفع الاسم المشغول عنه فنقول :

لقد حصر العلماء حالات وجوب الرفع فى موضعين :

الموضع الأول : إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد أداة تختص بالابتداء ، مثل (إذا) التى للمفاجأة ، نحو (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) ، فيرفع (زيد) فى هذا المثال ، ولا يجوز نصبه ، لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ، ولا مقدرا ، وكذلك (ليتما) ، كما فى نحو (ليتما بشر زرته) ، وكذلك واو الحال مع الفعل المضارع المثبت ، نحو (خرجت وزيد يضربه عمرو) ، إذ يجب رفع (زيد) والحالة هذه ، وكذلك مع (لام الابتداء) ، نحو (إنى لزيد ضربته) ، فلا يجوز نصب (زيد) ، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وهى تدخل على الركن الأول من الجملة الإسمية ، أى : المبتدأ (٣٣ .

الموضع الثانى : إذا جاء الفعل المشتغل بالضمير قبل أداة

---

(٣٢) ينظر : شرح الكافية للرضى : ١/١٦٥، ١٦٦ (بتصرف) .

(٣٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى : ٢/٧٥، ٧٦ .

لا يعمـل ما بعدها فيما قبلهـا ، وهاك الأدوات هى :

١ ـ أدوات الشرط جميعهـا ، نحو (زيد إن تلقـه فاكـرمه) ، حيث وجب رفـع (زيد) لأن الفعـل المشغول عنـه ، وهو (تلقى) جاء بعد أداة من أدوات الشـرط ، وأدوات الشـرط لا يعمـل ما بعدها فيما قبلهـا ، وما لا يعمـل لا يفسر .

٢ ـ أدوات الاستفهام جميعهـا ، نحو (زيد هل ضـربته) ، و (زيد أضـربته) .

٣ ـ أدوات التحضيض جميعهـا ، نحو (زيد هلا أكـرمته) ، وكذلك أدوات العـرض جميعهـا ، نحو (زيد ألا أكـرمته) .

٤ ـ كم الخبرية ، نحو (زيد كم ضـربته) .

٥ ـ الحـروف الناسخة (إن وأخواتها) ، نحو (زيد إنى ضربته) ، و (عمـرو ليتك تضـربه) .

٦ ـ الأسماء الموصولة ، نحو (زيد الذى ضربته) .

٧ ـ الأسماء الموصوفة ، نحو (زيد رجـل لقيتـه) .

٨ ـ بعض حـرو فالنفى ، وهى (ما) مطلقـا ، أى : بدون قيـد ولا شـر ط، نحو (زيد ما ضـربته) .

ويضيف الشيخ الرضى فى شرح الكافية إلى (ما) النافية (لا) النافية على شريطة أن تقع فى جواب القسم ، نحو (زيد والله لا أضربه) ، بخـلاف (لن) ، و (لم) ، و (لا) النافيـات إذا لم تكن فى جـواب القسـم ، فـإذا كان حـرف النفى غير (ما) و (لا) ، أو كان (لا) لكنه ليس فى جـواب القسم ، فإنه يترجح الرفـع ، ولا يجب ، لأن (لا) لا تفصـل ما بعـدها عما قبلهـا إلا فى جواب القسم(٣٤) .

---

(٣٤) ينظر : شرح الكافية للرضى : ١/١٦٤، ١٦٥ .

الحالات التي يجوز فيها رفع ونصب الاسم المشتغل عنه مع ترجيح النصب :

يرجح النحاة نصب الاسم المشتغل عنه على رفعه في المواضع الخمسة التالية :

١ ـ إذا وقع بعد الاسم المشغول عنه فعل دال على طلب ، سواء دل الفعل بنفسه على الطلب ، كالأمر ، والدعاء ، أو قرن بما يدل على طلب ، كالاقتران بـ (لا) الناهية التي تدل على الطلب ، نحو (زيدا لا تضربه) ، و (زيدا لا تهنه) ، وكذلك ما قرن بما يدل على الطلب ، نحو (عمرا ليضربه بكر) .

والسبب في ترجيح النصب على الرفع في الأمثلة السابقة : أن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال ، لأنك إنما تأمر بايقاع فعل ، وتنهى عن إيقاع فعل ، فإذا أعربنا الاسم المتقدم في الأمثلة السابقة مبتدأ ، والجملة بعده خبرا لذلك المبتدأ وجدنا أن جملة خبر المبتدأ جملة طلبية ، وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب وذلك معدوم في الأمر والنهي . والدعاء بمنزلتهما في اختيار النصب ، لأن سبيله سبيل الأمر والنهي في الإعراب من كل وجه ، وذلك مثل : (أما زيدا فسقيا له) ، فالمقصود (فسقاه الله سقيا) ، فالدعاء في هذا المثال في تقدير فعل ، ولو كان الدعاء بغير فعل ، ولا في تقدير فعل لم ينصب الاسم الأول ، وذلك مثل (زيد) في قولك :

(أما زيد فسلام عليه) ، و (أما الكافر فويل له) ، فهنا لا يوجد ما يفسر الفعل المحذوف إن افترضنا وجود فعل محذوف (٣٥) .

---

(٣٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/٢ .

ويرى(٣٦) ابن هشام أنه يجب الرفع فى (زيد) فى نحو : (زيد أحسن به) ، لأن هاء الغائب ، أى : الضمير المشتغل به الفعل المفسر (أحسن) فى محل رفع على الفاعلية ، والباء زائدة ، والواقع أنه لو كان محل هذا الضمير النصب لما كان من باب الاشتغال أيضا ، لأن فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا قبله ، وقد اشترط فى المشغول أن يكون صالحا للعمل فيما قبله كما ذكرت آنفا .

كما يرى ابن هشام أن القراء(٣٧) السبعة أصحاب القراءات المتواترة اتفقوا على رفع الاسم المتقدم فى قوله تعالى : « **الزانية والزانى فاجلدوا** ... »(٣٨) ، لأن تقديره عند(٣٩) سيبويه « **مما يتلى عليكم حكم الزنية والزانى** » ، فيكون (حكم) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (الزانية) مضاف إليه ، و (مما يتلى) ، أصلها (من) حرف جر ، و (ما) اسم موصول فى محل جر بـ «من» ، و (يتلى) فعل وفاعل جملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وشبه الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، فحذف المبتدأ ، وهو (حكم) ، وأقيم المضاف إليه ، وهو (الزانية) مقامه فأخذ حكمه الإعرابى ، ثم حذف الخبر المقدم ، وهو (مما يتلى) ، وعلى وعلى هذا التفسير فليس قوله تعالى : (فاجلدوا) خبرا ، بل هو كلام مستأنف ، وبخاصة لأن الفاء لا تدخل عند سيبويه على خبر المبتدأ فى مثل هذا الموضع ، أى : من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه

---

(٣٦) ينظر : أوضح المسالك : ١٦٢/٢ .

(٣٧) وهم : نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وعبد الله بن عامر ، وعاصم وحمزه ، والكسائى .

(٣٨) سورة النور من الآية ٢ .

(٣٩) انظر : الكتاب ١٤٣/١ .

موصولا بفعل ، أو ظرف ، أو موصوفا بأحدهما ، وذلك قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

وأكرومة الحيين خلو كما هيا(٤٠)

حيث قال (خولان) فجعلها سيبويه خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : (هذه خولان) ، ولم يجعلها مبتدأ ، وأعرب جملة (فانكح) مستأنفة لا خبرا ، لأن الفاء عند سيبويه لا تدخل على خبر المبتدأ الخاص كأسماء الأعلام (خولان) ، لأن دخولها على خبر المبتدأ إنما يكون لشبه المبتدأ بالشرط فى العموم ، ولشبه الخبر بجواب الشرط ، فإذا زال هذا الشبه لم تتحقق علة الجواز ، أى : أنه إذا زالت علة شبه المبتدأ بالشرط فلا يصح أن تدخل الفاء على خبر المبتدأ ، لأن الخبر ـ هنا ـ لا يكون شبيها بجواب الشرط وقد زالت علة شبه المبتدأ بالشرط فى هذا الموضع ، لأن المبتدأ خاص (اسم علم) ، والعلة المجوزة هى أن يكون المبتدأ مشبها للشرط فى العموم .

---

(٤٠) هذا البيت من بحر الطويل وهو من شواهد سيبويه الخمسين التى لم يعرفوا لها قائلا معينا ، والشاهد فه قوله (فانكح) إذ إن الأصل فى الفاء ألا تدخل على الخبر ، ولكنه أول بتقدير: هؤلاء خولان إذا كان كذلك فانكح فتاتهم .

اللغة : خولان : قبيلة من مذحج باليمن . أكرومة : كأضحوكة من الكرم . الحيين : أراد حى أبيها ، وحى أمها . خلو : خالية من الأرواح .

والمعنى : أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتى نسبها فجديرة بالزواج .

انظر : الكتاب ١٣٩/١ ، ومغنى اللبيب ١٦٥/١ ، وأوضح المسالك ١٦٣/٢ ، ١٦٤ ، وشرح الأشمونى ٧٧/٢ .

ويعلل المبرد(٤١) : وجوب رفع (الزانية) فى الآية الكريمة بتعليل يختلف عن تعليل سيبويه ، فيقول : إن الفاء فى (فاجلدوا) تدل على معنى الشرط ، لأن المبتدأ ، وهو (الزانية) فيه (أل) الموصولة ، والموصول فيه معنى الشرط ، وهو تعليق حدوث الجواب على حدوث الشرط ، أو العموم ، ويكون التقدير : (من زنت ومن زنى فاجلدوا ..) ، لهذا دخلت الفاء فى خبره ، كما تدخل فى جواب الشرط ، وبما أن الجواب لا يعمل فى الشرط فكذلك ما أشبههما ، ومعنى ذلك أن خبر المبتدأ فى هذه الحالة وهو يشبه جواب الشرط لا يعمل فى المبتدأ الذى يشبه الشرط ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا لذلك وجب الرفع فى هذا الموضع(٤٢) .

---

(٤١) هو : أبو العباس ، محمد بن يزيد (٢١٠ - ٢٨٥ هـ) ، من بنى ثمالة - بطن من أزد شنوءة - ولد بالبصرة ، وأخذ عن الجمرى والمازنى ، وأبى حاتم ، وغيرهم ، وانتهت إليه الرياسة فى البصرة .

من مؤلفاته : (المقتضب) و (شرح شواهد سيبويه والرد عليه) و (طبقات النحويين البصريين وأخبارهم) توفى ببغداد ، ودفن بالكوفة . تنظر ترجمته فى : طبقات النحويين واللغويين ص ١٠١ - ١١٠ ، والأعلام ١٤٤/٧ .

(٤٢) لم أعثر على قوله فى مؤلفاته ، وقد نسب إليه فى شرح الأشمونى ٧٧/٢ .

ويقف ابن السيد(٤٣) ، وابن بابشاذ(٤٤) موقفا وسطا ، إذ يريان : أن الرفع - إذا كان حاله العموم ، كما فى نحو (الزانية) فى الآية الكريمة السابقة - هو المختار ، ويختار النصب فى حالة الخصوص ، كما فى نحو (زيدا ضربته) .

٢ - إذا وقع وقع الاسم المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل :

وذلك كزمهة الاستفهام ، و (ما ، ولا ، وإن) النافيات ، و (حيث) المجردة من (ما) - و (إذا) الزمانية ، فمثال وقوع الاسم المشغول عنه بعد الهمزة الاستفهامية (أبشرا) فى قوله تعالى : « أبشرا منا واحدا نتبعه »(٤٥) ، ويشترط فى هذا الموضع اتصال همزة الاستفهام بالاسم المشغول عنه ، ويختار النصب فى هذه الحالة ، لأن الاستفهام فى الحقيقة إنما هو عن الفعل ، لا عن

---

(٤٣) هو : أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى ، النحوى الأندلسى (٤٤٤ - ٥٢١ هـ) ، ولد فى (بطليوس) واستوطن بلنسية ، وهو موفور الكرامة لعلمه الجم ، له مؤلفات كثيرة فى النحو منها : (المسائل المنثورة) ، و (إصلاح الخلل الواقع فى الجمل) . توفى ببلنسية . تنظر ترجمته فى معجم المؤلفين ١٢١/٦ ، ١٢٢ ، والمدارس النحوية ص ٢٩٤ .

(٤٤) هو : أبو الحسن ، طاهر بن أحمد النحوى ، المصرى (.. - ٤٦٩ هـ) ، وأصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر ، ثم وفد إلى العراق . له مؤلفات فى النحو ، منها : (شرح الجمل للزجاجى) ، و (شرح أصول ابن السراج) . تنظر ترجمته فى بغية الوعاة ١٧/٣ ، ونشأة النحو ٢١٤ .

(٤٥) سورة القمر من الآية ٢٤ .

الاسم ، لأننا نسأل عما وقع الشك فيه ، والشك إنما يكون فى الفعل لا فى الاسم ،فإذا قلنا : (أزيدا ضربته ؟) فإن الشك فى الضرب الواقع بـ (زيد) لا فى زيد ذاته ، فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الأولى أن يليه الفعل الذى دخل من أجله .

فإن فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فيختار الرفع ، نحو (أأنت زيد تضربه) ، حيث رفع ؟ زيد) ، لأنه فصل من الهمزة بالضمير (أنت) ، والاستفهام فى هذه الحالة داخل على الاسم ، لا على الفعل ، هذا إذا لم يجعل الضمير فاعلا لفعل محذوف ، أى: (أضربت زيدا ؟) ، وقد برز الضمير وانفصل بعد حذف هذا الفعل وفى هذه الحالة يجب نصب الاسم بالفعل المحذوف ، لأن الاستفهام فى هذه الحالة يكون عن الفعل .

وإذا فصلت همزة الاستفهام عن الاسم المشغول عنه بالظرف اختير النصب ، لأن الفصل بالظرف كلا فصل ، وذلك نحو : (أكل يوم زيدا تضربه ؟) .

ويرى ابن الطراوة(٤٦) : أن الاستفهام إن كان عن اسم اختير الرفع مثل (زيد) فى نحو (أزيد ضربته أم عمرو ؟) ، لأن الاستفهام فى هذا المثال عن تعيين المفعول به ، أما الفعل ، وهو (الضرب)

---

(٤٦) هو : أبو الحسن ، سليمان بن محمد (... - ٥٢٨ هـ) ، ولد بمالقه ، ورحل إلى قرطبة فسمع من الأعلم كتاب سيبويه ، كما أخذ عن غيره ، كان جريئا فى آرائه ، ولم يتحاش تغليظ سيبويه فى الكتاب فى باب (النعت) . من مصنفاته (المقدمات على كتاب سيبويه) ، و (الترشيح) . توفى بمالقه .
تنظر ترجمته فى : الأعلام ١٣٢/٣ والمدارس النحوية ص٢٩٦

فمحقق فلا تعلق للهمزة به . وقد شذ النصب فى قول الشاعر :

أثعلبة الفوارس أم رياحا

عدلت بهم طهية والخشابا(٤٧)

حيث نصب الشاعر (ثعلبة) الواقع بعد همزة الاستفهام مع أن المستفهم عنه الاسم ، وهذا النصب بفعل مقدر يدل عليه الفعل المذكور ، والتقصير (أأهنت) أو (أظلمت) ، وهو شاذ على رأى ابن الطراوة الذى يوجب الرفع إن كان الاستفهام عن الاسم .

أما عند سيبويه ، ومن اقتفى أثره فلا فرق عندهم فى ترجيح النصب بين أن يكون الاستفهام عن الاسم ، أو الفعل .

ويرى الأخفش(٤٨) : أن بقية أدوات الاستفهام لها ما للهمزة من الحكم ، أى : فى ترجيح النصب ، ويمثل لذلك بـ (أيهم) فى نحو (أيهم زيدا ضربه) ، حيث يعرب (أى) مبتدأ ، و « هم » مضافا إليه ، و (زيدا) منصوبا بفعل محذوف يفسره المذكور ، والجملة (زيدا ضربه) : خبر المبتدأ (أيهم) .

وهكذا يختار النصب معالهمزة ، ويجب مع غيرها من أدوات الاستفهام ، كما يختار الرفع مع الابتداء ، والرفع مع الاستفهام جائز

(٤٧ قاله : جرير بن عطية بن الخطفى ، وهو من بحر الوافر ، والشاهد فيه قوله : (أثعلبة الفوارس) حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده وهو قوله (عدلت بهم) ، وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : (أأهنت ثعلبة ..) . انظر : الكتاب ١٠٢/١ و ١٨٣/٣ ، أوضح المسالك ١٦٦/٢ ، وشرح الأشمونى ٧٨/٢ .

بالابتداء ، وما بعده الخبر ، أما النصب فيكون بإضمار فعل يكون الفعل الظاهر مفسرا له .

ومثال وقوع الاسم المشغول عنه بعد أدوات النفى (ما) و (لا) ، و (إن) ، نحو : (ما زيدا لقيته) و « لا زيدا قتلته » و (إن زيدا ضربته) .

وسبب اختيار النصب فى هذه الحالات هو اختصاص هذه الحروف بالفعل فى الغالب ، لذلك اختير - هنا - النصب .

ومثال وقوع الاسم المشغول عنه بعد (حيث) المجردة من (ما) ، مثل (زيدا) ، فى قولك « حيث زيدا تلقاه فاكرمه » ، لأن (حيث) بدون (ما) تشبه أدوات الشرط فلا يليها - فى الغالب - إلا فعل ، فإن اقترنت بـ (ما) صارت أداة شرط واختصت بالفعل.

ومثال وقوع الاسم المشغول عنه بعد (إذا) الزمانية ، نحو (إذا زيدا تلقاه فاكرمه) ، حيث يرجح نصب (زيدا) بعد «إذا» الزمانية التى تد لعلى الأوقات المستقبلة كلها دون أن تختص منها بوقت ، لأن فى (إذا) معنى المجازاة ، أى : الشرط ، والمجازاة إنما

---

(٤٨) هو : أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة ، أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورة ، وهو أشهرهم ذكرا فى كتب النحو ، تلقى مع سيبويه وهو صاحب الفضل فى ظهور كتاب سيبويه ، له مؤلفات كثيرة فى النحو ، منها (المقاييس) ، و (الأوسط) ، و (معانى القرآن) ، و (الاشتقاق) ، وغيرها . توفى ببغداد سنة عشر ومائتين هجرية ، وقيل غير هذا .

تنظر ترجمته فى : نزهة الألباء ص ١٣٣ - ١٣٥ ، والبداية والنهاية ٢٩٣/١٠ .

تكون بالفعل ، فلما كان الموضع موضع الفعل اختير نصب الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الفعل الظاهر .

٣ - إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف أو شبهه تقدمته جملة فعلية ، أو كما يقول ابن هشام : (فعل غير مبنى على اسم ، ولم يفصل بين العاطف والاسم المشغول عنه (٤٨) .

أو بعبارة أخرى : إذا عطفت الجملة التى تحتوى على الاسم المشغول عنه على جملة فعلية دون أن يفصل بين حرف العطف ، وبين الاسم المشغول عنه ، رجح نصب هذا الاسم على رفعه ، وذلك مثل (زيدا) فى نحو (رأيت عبد الله وزيدا مررت به) ، و « الظالمين » فى قوله تعالى : « **يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما** »(٥٠) ، و (فريقا) الثانية فى قوله تعالى : « **فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة** »(٥١) .

(والأنعام) فى قوله تعالى : « **خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون** »(٥٢) .

وكل الأمثلة السابقة يجوز فيها رفع الاسم المشغول عنه ، أى الاسم المتقدم فى الجملة الثانية المعطوفة على أنه مبتدأ ، ويكون ما بعده خبرا له ، وتكون الجملة الثانية فى هذه الحالة قائمة بذاتها ، غير أن النصب اختير فى هذه الأسماء حتى يحدث التناسب

---

(٤٩) انظر : أوضح المسالك ١٦٨/٢ .

(٥٠) سورة الإنسان آية ٣١ .

(٥١) سورة الأعراف من الآية ٣٠ .

(٥٢) سورة النحل الآيتان ٤ ، ٥ .

بعطف جملة فعلية هى الجملة الثانية بعد اضمار فعل يفسره الفعل الظاهر على الجملة الفعلية الأولى .

ولو فصل بـ (أما) بين حرف العطف والاسم ، كان كما لو لم يتقدمه شيء ، ففى نحو (قام زيد وأما عمرو فأكرمته) يجوز الرفع والنصب فى (عمرو) ، والمختار الرفع ، لأن (أما) فصلت بين الواو (حرف العطف) ، وبين الاسم المتقدم (عمرو) ، ذلك أن (أما) وإن كانت من حروف الشرط غير الجازمة ، فإن الرفع مختار ، بعدها ، لأنها من الحروف التى يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ، ولا ينظر معها إلى ما قبلها ، ثم إن اختيار الرفع بعدها لا يلجيء إلى تقدير فعل محذوف ، ذلك لأنها فى الحقيقة لا تستلزم اسما مرفوعا بعدها ، لأن وقوع الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بعدها على السواء .

أما إذا قلنا (قام زيد وأما عمرا فاكرمه) فيختار فيه نصب (عمرا) ، لأنه وقع قبل فعل دال على طلب ، وشذت(٥٣) قراءة (ثمود) فى الآية الكريمة : « **وأما ثمود فهديناهم** »(٥٤) بالنصب.

ويمثل الخضرى فى حاشيته(٥٥) لشبه العاطف بالأمثلة التالية :

(ضربت القوم حتى زيدا ضربته) حيث وقع (زيدا) بعد شبه العاطف (حتى) ، فحتى ، ولكن : وإن كانا حرفى ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين فى كون ما بعد (حتى) بعضا مما قبلها ، وفى كون (لكن) بعد نفى (ما) كما هو شانها عند

---

(٥٣) وهى قراءة الحسن البصرى . والجمهور على ضم دال (ثمود).
انظر : إتحاف فضلاء البشر ٤٤٢/٢ ، و ٤٤٣ .

(٥٤) سورة فصلت من الآية ١٧ .

(٥٥) ينظر : حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٧٧/١ .

العطف ، فإن خلت (حتى) و (لكن) من شبه العاطف ، كما فى نحو (أكرمت زيدا حتى عمرو أكرمته) ، و (قام بكر لكن عمرو ضربته) ، ترجح الرفع لعدم شبههما بالعاطف .

ويضيف ابن هشام (بل) إلى ما يشبه العاطف .

٤ - إذا أوهم رفع الاسم المتقدم (المشغول عنه) أن الفعل المفسر صفة :

وذلك كما فى قراءة(٥٦) (كل) فى الآية الكريمة : « **إنا كل شيء خلقناه بقدر** »(٥٧) بالرفع على أنه مبتدأ ، وذلك يحتمل مع رفعها أن تعرب جملة (خلقناه) صفة لـ (شيء) ، ذلك أن الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ، وأن (بقدر) شبه جملة فى محل رفع خبر (كل) ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر (إن) .

أما إذا نصب (كل) على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل (خلقناه) فلن يتوهم أن (خلقناه) صفة ، ذلك لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف ، ومالا يعمل لا يفسر عاملا .

وبناء على ذلك أوجب النحاة رفع الاسم المتقدم إن كان الفعل المتأخر عنه صفة ، كما فى نحو قوله تعالى : « **وكل شيء فعلوه فى الزبر** »(٥٨) ، فرفع (كل) فى هذه الآية يدل على أن (فعلوه) صفة لـ (شيء) ، وأن شبه الجملة (فى الزبر) خبر المبتدأ (كل) وأن الآية ليست من باب الاشتغال .

---

(٥٦) وهى قراءة أبى السمال ، قال أبو الفتح : الرفع - هنا - أقوى من النصب ، وإن كانت الجماعة على النصب . المحتسب ٣٠٠/٢

(٥٧) سورة القمر آية ٤٩ .

(٥٨) سورة القمر آية ٥٢ .

وكذلك يجب رفع الاسم إن كان الفعل صلة ، لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، وذلك كما فى نحو : (زيد الذى ضربته) ، يعرب (زيد) فى هذا المثال: مبتدأ ، والاسم الموصول (الذى) خبر المبتدأ ، وجملة (ضربته) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والجملة على هذا ليست من باب الاشتغال .

والفعل إذا جاء مضافا إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

وعلى ذلك يجب رفع الاسم المتقدم ، وذلك فى نحو (زيد يوم تراه تفرح) ، فـ (زيد) اسم متقدم فى هذا المثال ، و (تراه) فعل مشغول عنه بضميره (هاء الغائب) غير أن (زيد) فى هذا المثال يجب أن يرفع على الابتداء ، ذلك لأن الفعل المشغول عنه بضميره يعرب مضافا إليه لـ (يوم) ، والمضاف إليه لا يعمل فما قبل المضاف ، وعلى ذلك فهو لا يفسر عاملا قبل المضاف ، وجملة (تفرح) تعرب خبر المبتدأ .

٥ - إذا كان الاسم جوابا لاستفهام منصوب ، نحو (زيدا ضربته) ، جوابا لمن قال : (أيهم ضربت ؟) أو (من ضربت ؟) .

٤ - الحالات التى يجوز فيها رفع ونصب الاسم المشغول عنه مع ترجيح الرفع :

يجيز النحاة نصب الاسم المتقدم ورفعه مع ترجيح الرفع إذا لم يوجد معه ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء ، وذلك كما فى نحو (زيد ضربته) ، فيجوز فى هذا المثال رفع (زيد) بالابتداء ،

والجملة بعده خبر المبتدأ ، كما يجوز نصبه بفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر بعده ، والمختار : رفعه ، لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار ذلك أنه الأصل ٠

وقد منع النحاة النصب فى المثال السابق لما فيه من تكلف يبعده عن الأصل ، بيد أن سيبويه وغيره من أئمة العربية نقلوه عن العرب ٠

يقول سيبويه : « إن النصب فى هذا القسم عربى فصيح ، ولكن الرفع أجود »(٥٩) ٠

٥ ـ الحالات التى يجوز فيها رفع ونصب الاسم المشغول عنه على السواء :

يجيز النحاة رفع الاسم المشغول عنه ونصبه على السواء دون فرق بين الرفع والنصب ، إذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، ويفسر الزمخشرى : الجملة ذات الوجهين بأنها الجملة المشتملة على جملة اسمية ، وجملة فعلية(٦٠) ٠

وبعبارة أخرى : هى الجملة التى صدرها اسم وعجزها فعل ، مثل : (زيد قام) ، وتسمى هذه الجملة جملة كبرى ، أما الجملة الصغرى فهى المبنية على المبتدأ ، أى : الجملة المخبر بها ، نحو (قام) فى الجملة الكبرى السابقة (زيد قام) فإذا عطفنا على جملة كبرى مثل (زيد قام) ، جملة فيها اسم مشغول عنه ، نحو (عمرو أكرمته فى داره) ، فقلنا : (زيد قام ، وعمرو أكرمته فى داره) ،

---

(٥٩) الكتاب ٨٢/١ ٠ ـ

(٦٠) شرح المفصل ٣٢/٢ ٠

جـاز رفع (عمرو) ، مراعاة للصـدر ، لأن صـدر الجملة اسم ، أمـا إذا عطفنا على الجملة الفعليـة (قام) ، فإننـا نصب (عمرا) ، لأن صـدر الجمـلة المعطوف عليهـا فعل .

ونخلص إلى أن الجملة إذا عطفت على جملة اسمية جاز الوجهان ، وكان الرفع هو المختار ، وإذا عطفت على جمـلة فعليـة جاز الوجهان، وكان النصب هو المختار ، أمـا فى الجملة ذات الوجهين فيجوز الأمران دون أن يكون أحدهما أولى من الآخـر . وإن كان فى مراعاة الجمـلة الصـغرى خـلاف استعرضـه أبو حيـان فيما يأتى :

عند مراعاة الجملة الصـغرى ، فإما أن يكون فى الجملة المعطوفة ضمير يعود على الاسـم الأول الذى هو فى الجمـلة الأولى ، وإمـا ألا يكون فيها ، فإذا كان فيهـا هـذا الضمير جازت المسألة ، أى : جـاز عطفهـا على الجمـلة الصغرى بلا خلاف ، ومثـال ذلك (زيد ضربته) و (هنـد أكرمتها فى داره) ، حيث يعـود الضمير (هـاء الغائب) فى (داره) على الاسـم الأول فى الجمـلة الأولى ، وهو (زيد) ، فإن لم يكن فى الجمـلة المعطوفة هذا الضمير ، نحـو (زيـد ضربتـه وهنـد أكرمتها) ، كان فى الاسـم (هنـد) أربعة آراء :

الـرأى الأول : وهو رأى سـيبويه وأتباعـه : يجيز عطفهـا على الجملتين ، فيرفع الاسـم (هنـد) عند عطفهـا على الجمـلة الكبرى (زيد ضربتـه) ، وينصب (هنـدا) عند عطفها على الجملة الصغرى (ضربتـه) .

والرأى الثـانى : يجيز الرفع والنصب إذا كان العطف بالواو ، أو بالفـاء ، وإلا فلا .

والرأى الثـالث : يجيز الوجهان إن كان العطف بـ (ثم) ، وإلا فلا وهو رأى جمهور النحـاة .

والرأى الرابع : وهو رأى الأخفش ومن تبعه ، وهو يتلخص فى أنه لا يجوز العطف على الجملة الصغرى ، فنحو (زيد ضربته وعمرو كلمته) ، ليس فيه سوى الرفع فى (عمرو) ، وهم بذلك لا يجيزون العطف على الجملة الصغرى خلافا لسيبويه ، وحجتهم أن الجملة الصغرى لها موقع من الإعراب ، فهى فى موقع رفع ، إذ تقع خبرا للبتدأ ، وعلى ذلك فإن ما يعطف عليها وهى خبر ، فهو خبر مثلها ، ولكن المعطوف لا موضع له ومن ثم لا يجوز أن نعطف جملة لا موضع لها على جملة لها موضع ، والمعطوف على الشىء فى مثل حاله ، هذا إلا أنه لا يجوز أن تكون الجملة المعطوفة خبرا ، إذ لا ضمير فيها يعود على المبتدأ فى الجملة الكبرى(٦١) .

ويذكر النحاة أن الفعل اللازم فى الجملة الأولى (الكبرى) كالمتعدى فى اعتبار العطف على الجملة الصغرى ، نحو (زيد قام وهند كلمتها فى داره) .

واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، فنقول : (زيد ضارب أخاه ، وعمرا كلمته) ، فينصب (عمرا) مراعاة لاسم الفاعل ، وكأنه قال (زيد يضرب أخاه) .

وتجرى (حتى) مجرى العطف ، فيمكن أن نقول (القوم ضربتهم حتى زيد ضربته) بالرفع مراعاة لصدر الجملة (الجملة الكبرى) ، والنصب مراعاة للعجز (الجملة الصغرى)

أحكام أخرى لأسلوب الاشتغال :

١ - يذكر النحاة أنه لا فرق فى الأحوال الخمسة السابقة بين أن

---

(٦١) ينظر : الكتاب ١/٨٢، ١٠٢ ، والإنصاف ٨٢/١ ، وحاشية الصبان ٧٢/٢ ، ٧٣ .

يتصل الضمير بالفعل المشغول به ، كما فى نحو (زيد ضربته) ، أو ينفصل عنه بحرف الجر ، كما فى نحو (زيد مررت به) ، أو بإضافة ، نحو (زيد ضربت غلامه) ، أو (زيد ضربت غلام صاحبه) أو (زيد مررت بغلامه) ، أو (زيد مررت بغلام صاحبه) (٦٢) .

٢ - الوصف العامل يجرى مجرى الفعل فيما تقدم :

والمراد به اسم الفاعل ، كما فى نحو (زيد أنا ضاربه الآن أو غدا) واسم المفعول ، كما فى نحو (الدرهم أنت معطاه)

هذا بخلاف اسم الفعل كما فى نحو (زيد دراكه) ، لأن اسم الفعل وإنكان يعمل عمل الفعل فإنه لا يعمل فيما قبله ، وعلى ذلك فهو لا يفسر عاملا فيه وخلاف الوصف الذى لا يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الفعل الماضى ، نحو (زيد أنا ضاربه أمس) ، وأيضا الوصف إذا دخل عليه ما يمنعه من العمل فيما قبله ، كالألف واللام (اسم الموصول) ، نحو (زيد أنا الضاربه) ذلك لأن ما بعد الألف واللام ، أى (الاسم الموصول ، لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا فيه .

ويدخل سيبويه(٦٣) فى هذا القسم : صيغ المبالغة ، لأنها بنيت للفاعل من لفظه ومعناه ، أو بمعنى آخر الأسماء المعدولة عن أسماء الفاعلين للمبالغة ، نحو : أوزان فعال ، وفعول ، ومفعال ، وذلك فى نحو (أزيدا أنت ضرابه) ، و (أزيد أنت ضروبه) و (أزيدا أنت مضرابه) .

---

(٦٢) ينظر : حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٧٨/١ .

(٦٣) انظر الكتاب ١١٧/١ .

٣ - الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببى ، ومعنى ذلك أنه إذا عمل الفعل فى أجنبى واتبع بما اشتمل عليه ضمير الاسم السابق من صفة ، أو عطف بيان ، أو معطوف بالواو : حصلت الملابسة بذلك ، كما تحصل بنفس السببى .

مثال حصول الملابسة عن طريق الاسم الأجنبى ، نحو (زيدا ضربت رجلا يحبه) ، فقد عمل الفعل المشغول عن (زيدا) ، وهو (ضرب) فى اسم أجنبى ، وهو (رجلا) ، ووصف هذا الاسم الأجنبى بصفة تشتمل على ضمير الاسم السابق فى (يحبه) .

ومثال حصول الملابسة عن طريق الاسم الأجنبى المتبوع بعطف بيان ، نحو ((زيدا ضربت عمرا أخاه) ، فقد انشغل الفعل (ضرب) عن (زيدا) باسم أجنبى ، هو (عمرا) بيد أن هذا الاسم الأجنبى ، أى (عمرا) أتبع بعطف بيان ، هو (أخاه) ، وعطف البيان اشتمل على ضمير يعود على (زيدا) ، وهو (هاء الغائب) .

ومثال حصول الملابسة عن طريق الاسم الأجنبى المتبوع بعطف بالواو ، نحو : (زيدا ضربت عمرا وأخاه) ، حيث عمل الفعل المشغول عن (زيدا) ، وهو (ضرب) فى اسم أجنبى هو (عمرا) الذى أتبع بمعطوف عليه بالواو يشتمل على ضميره ، وهو (أخاه) .

وهكذا نجد أن (زيدا ضربت رجلا يحبه) ينزل منزلة (زيدا ضربت غلامه) ، وكذلك الباقى .

وقصارى القول : أن الأجنبى إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببى ، أى : الاسم الذى يشتمل على ضمير يعود على الاسم المشغول عنه .

٤ ـ للنحاة رأيان فى ناصب الاسم المتقدم ، وهو (المشغول عنه) :

الرأى الأول : وهو رأى البصريين ويمثل رأى الجمهور ، ويتلخص فى أن ناصب الاسم المتقدم فعل مضمر وجوبا ، وهذا الفعل يكون موافقا فى المعنى للفعل المظهر العامل فى الضمير ، أو السببى ، والفعل المضمر الموافق فى المعنى للفعل المظهر العامل فى الضمير ، أو السببى إما أن يكون :

(أ) موافقا له فى اللفظ والمعنى ، نحو (زيدا ضربته) ، والتقدير : (ضربت زيدا ضربته) .

(ب) أو موافقا له فى المعنى دون اللفظ ، نحو (زيدا مررت به) ، والتقدير : (جاوزت ، أو لقيت ، أو لا بست زيدا مررت به) .

والرأى الثانى : وهو رأى الكوفيين ، ويتلخص فى أن الاسم المشغول عنه ينصب بالفعل المذكور بعده ، واختلف الكوفيون فيما بينهم ، فقال فريق منهم ، وهم الفراء(٦٤) ومن تبعه : أن الفعل الظاهر عامل فى الضمير ، وفى الاسم معا .

ويرد هذا الرأى : بأن الفعل لا يعمل فى ضمير اسم ومظهره .

---

(٦٤) هو : أبو زكريا ، يحيى بن زياد (١٤٤ ـ ٢٠٧ هـ) ، مولده بالكوفة ، ووفاته فى طريق مكة ، أشهر تلاميذ الكسائى ، وأعلم الكوفيين بالنحو بعده .
من مؤلفاته : (معانى القرآن) ، و (المقصور والممدود) ، و (المذكر والمؤنث) . تنظر ترجمته فى : مراتب النحويين : ص ١٣٩ ـ ١٤١ ، وغاية النهاية : ٣٧١/٢ .

وقال آخـرون : وهم الكسائى(٦٥) ، ومن اقتفى أثره : بأن الفعـل الظاهر يعمـل فى الاسم الظاهر ، أما الضمير فملغى .

ويرد هذا القول أيضا بأن الأسماء لاتلغى بعد اتصالها بالعوامل(٦٦)

٥ ـ للنحـاة فى باب الاشتغال أحكام خاصة بالاسم المتقدم ، نوجزها فيما يلى :

(أ) إذا كان فى الفعل المفسـر ضميران للاسم المذكور ، فالضميران فى هـذه الحـالة ينقسمان الى ثلاثة أقسـام :

فهما : إما أن يكونا منفصلين ، وإما أن يكونا أحدهما منفصلا والآخر متصـلا ، وإمـا أن يكونا متصلين .

فإن كان الضميران منفصلين ، جاز إضمار فعـل رافع ، أو ناصب للاسـم المتقـدم ، ففى مثـل (زيد لم يعطـك إياه إلا هو) ، يجـوز نصب (زيـد) اعتبـارا بـ (إياه) ، كما يجـوز رفعـه اعتبـارا بـ (هـو) .

---

(٦٥) هو : أبو الحسن ، على بن حمـزة (١١٩ ـ ١٨٩ هـ) : أحـد القـراء السبعة ، نشـأ بالكوفة ، وتعلم النحو على كبر ، أخذ عن معـاذ الهـراء ، وتلقى على عيسى بن عمـر ، والخليـل ، وغيرهما . من مصنفاته : (معـانى القـرآن) ، و (مختصـر فى النحو ، والقـراءات والنوادر) وغير هـذا . تنظر ترجمته فى : مراتب النحويين : ١٢٠، ١٢١ ، ونزهة الألبـاء : ص ٦٧ ـ ٧٥ .

(٦٦) انظر : تفصيل المسـألة فى الإنصـاف فى مسائل الخلاف : ٨٢/١، وحاشية الصبان : ٧٢/٢ وأوضح المسالك : ١٦٠/٢ .

وإن كان أحد الضميرين متصلا ، والآخر منفصلا ، فالاعتبار بالضمير المتصل إن كان مرفوعا أضمر الرافع ، نحو (زيد أعطاك إياه) ، و (زيد لم يضرب إلا إياه) ، بتقدير (أعطاك زيد إياه) و (لم يضرب زيد لم يضرب إلا إياه) .

وإن كان منصوبا ، أضمر الناصب ، نحو (زيدا لم يضربه إلا هو) أما إذا كان الضميران متصلين فلابد أن يكون الفعل المفسر من أفعال القلوب ، أو من الأفعال التى ألحقت بباب (ظن) كالفعلين : (قد) و (عدم) ، لأنه قد جاء عن العرب (ظننتنى) و (فقدتنى) و (عدمتنى) ، والحكم الإعرابى للاسم المتقدم فى هذه الحالة كالآتى :

إن كان اسما ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع ، نحو : (زيد علمه قائما) .

وإن كان الاسم المتقدم ضميرا راجعا إلى ما قبله ، جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر ، كقولنا ـ بعد جرى ذكر زيد ـ (إياه علمه قائما) ، أو (هو علمه قائما) .

وبذلك أكون ـ بعون الله وتوفيقه ـ قد انتهيت من هذا البحث بعد أن استوفيت ما قيل فيه ، راجيا من الله ـ تعالى ـ أن أكون قد وفقت إلى أن أعطى صورة واضحة عن (قضية الاشتغال وأثرها فى الإعراب والتراكيب) ، وأن أضيف بعملى هذا دراسة تسهم مع غيرها من الدراسات النحوية فى خدمة اللغة العربية .

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

د/ عمر أحمد محمد شحات

مدرس اللغويات

بقسم اللغة العربية وآدابها بالكلية

مصادر ومراجع البحث

١ - القرآن الكريم .

٢ - إتحاف فضلاء البشر ، لأحمد الدمياطى :
تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، ط ١ ، عالم الكتب - بيروت ١٩٨٧ م ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .

٣ - الأعلام للزركلى :
ط ٤ ، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩ م .

٤ - الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى :
تحقيق فضيلة الشيخ / محمد محيى الدين ، دار الفكر للطباعة والنشر .

٥ - أوضح المسالك ، لابن هشام :
شرح الشيخ / محمد عبد العزيز النجار ، طبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة .

٦ - البداية والنهاية ، لابن كثير الدمشقى :
ط ٢ ، مكتبة المعارف - بيروت ، مطابع مؤسسة جواد للطباعة ، ١٩٧٧ م .

٧ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى :
تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط ١ ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ١٩٦٤ م .

٨ - حاشية الخضر على ابن عقيل :
القاهرة ، المطبعة الميمنية ، ١٣١٢ هـ .

٩ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية ، بهامش شرح الأشمونى:
طبعة عيسى البابى الحلبى .

١٠ - **الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي :**
دراسة وتحقيق د٠ محمد ابراهيم البنا ، ط ١ ، دار الاعتصام ١٩٧٩ م ٠

١١ - **شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن عماد الحنبلى :**
المكتب التجارى - بيروت - لبنان ٠

١٢ - **شرح الأشمونى على الألفية :**
طبعة عيسى البابى الحلبى ٠

١٣ - **شرح الكافية ، للشيخ الرضى :**
ط ٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ١٩٧٩ م ٠

١٤ - **شرح المفصل ، لابن يعيش :**
عالم الكتب - بيروت ، نشر مكتبة المتنبى بالقاهرة ٠

١٥ - **غاية النهاية فى طبقات القرآء ، لابن الجزرى :**
عنى بنشره ج٠ برجستراسر ، مكتبة الخانجى بمصر ، ١٩٣٢ م ٠

١٦ - **الفهرست ، لابن النديم :**
دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ٠

١٧ - **فوات الوفيات ، تأليف : محمد بن شاكر الكتبى :**
تحقيق الشيخ : محمد محيى الدين ، مطبعة السعادة ، بمصر ١٩٥١ م ٠

١٨ - **الكتاب لسيبويه :**
تحقيق الأستاذ : عبد السلام هارون ، ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠

١٩ - **كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكى ابن أبى طالب** ، تحقيق الشيخ : محيى الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٤ م ٠

٢٠ - **لسان العرب ، لابن منظور :**
تحقيق الشيخ : عبد الله الكبير ، وزميليه ، دار المعارف .

٢١ - **المحتسب ، لابن جني :**
تحقيق الأستاذ : على النجدى ناصف ، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبى ، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ١٩٦٩ م .

٢٢ - **مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى :**
تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ ، نهضة مصر .

٢٣ - **معجم الأدباء ، لياقوت الحموى :**
نشر عيسى البابى الحلبى ، دار المأمون ، ١٩٣٦ م .

٢٤ - **معجم المؤلفين ، تأليف : عمر رضا كحالة :**
دار إحياء التراث العربى - بيروت .

٢٥ - **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام :**
تحقيق الشيخ : محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الاتحاد العربى للطباعة ، مطبعة المدنى ، القاهرة .

٢٦ - **نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات بن الأنبارى :**
تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم .

٢٧ - **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تأليف الشيخ : محمد الطنطاوى:**
ط ٥ ، دار المعارف ، ١٩٧٣ م .